العدد 1723 - السنة السادسة
الاربعاء 23 المحرم 1435 - الموافق 27 نوفمبر 2013
Wednesday 27 November 2013 - No.1723 - 6th Year

واصلت التراجع وهبطت 39 نقطة

البورصة تحت ضغوط ... البيع

- موجة بيع على الشركات الرخيصة والشعبية
- الشركات القيادية تتماسك وتحد من الخسائر
- السيولة تتراجع إلى 27 مليون دينار

الضغوط مستمرة في السوق

- السوق تأثر بـ «الأجواء السياسية» وظل يراقب سير الاستجوابات
- بعض الشركات تراجعت بكميات محدودة جداً
- توقعات بارتدادة قوية في جلسة اليوم

كتب المحرر الاقتصادي

واصل امس سوق الكويت تراجعه الحاد واقفل على انخفاض بـ 39 نقطة بعدما قلص خسائره في فترة المزاد وسط حالة من الترقب لسير جلسة الاستجوابات امس.

وتعرض السوق الى عمليات بيع واسعة على الشركات الرخيصة والشعبية، فيما ظلت الشركات القيادية متماسكة الى حد ما.

ويتوقع المراقبون ان تتضح الصورة اليوم بانقشاع ازمة الاستجوابات وبالتالي سيرتد السوق بشكل قياسي وان لم يحصل ذلك فإنه مقبل على انخفاضات حادة تصل الى حد النزيف في الاسعار.

وقال المراقبون ان السيولة تتراجع، حيث لم تتجاوز مستوى الـ 30 مليون دينار، بل ظلت عند مستوى 27 مليون دينار وهي سيولة ضعيفة لن تدفع السوق الى ارتفاعات جيدة.

ومضى المراقبون ان السوق يحتاج الى جرعة خضراء قياسية ليحقق ارتفاعات جيدة خاصة ان العديد من الشركات تأثرت بموجة البيع.

وكان سوق الكويت عاد اول من أمس الى المنطقة الحمراء بعد ان حقق ارتفاعا معقولا على وقع اتفاق الدول الكبرى مع ايران حول «الملف النووي» فيما ارتفعت السيولة بشكل واضح.

وكان سوق الكويت ارتد في اولى جلسات الاسبوع ليحقق 33 نقطة صعودا بعدما هبط في اخر جلسة له يوم الخميس الماضي 35 نقطة على وقع التوصل الى اتفاقية وحل سلمي بين الدول الكبرى وايران بخصوص الملف النووي، وهذا ما انعش السوق واعطاه جرعة جديدة، فيما يؤكد المراقبون ان العقبة الثانية هي جلسة الاستجوابات القادمة، حيث تظل الانظار تتجه الى ما سيحصل في تلك الجلسة.

واضاف المراقبون ان عمليات شراء واسعة تركزت على الشركات الواعدة.

وقال المراقبون ان السوق سيواصل الصعود في جلسة اليوم بعد ان تعرض الى ضغوطات حادة في جلسة امس وسيحقق تقدما.

وكان سوق الكويت تراجع يوم الخميس بشكل حاد بـ 35 نقطة نتيجة عمليات البيع على الشركات القيادية التي كانت بعيدة عن حركة التداولات، وهذا مشهد جديد يشير الى عدم الاستقرار.

وفي المقابل ارتفعت السيولة بشكل لافت للانظار، اذ تجاوزت مستوى الـ 45 مليون دينار بعدما كانت تتراوح بين 25 و26 مليون دينار، لكن الارتفاع جاء نتيجة البيع على الشركات القيادية وليس الشراء.

واضاف المراقبون ان السوق عمق دائرة خسائره بانخفاض قطاع البنوك، الشركات القيادية، بينما ظلت المضاربات عنيفة على الشركات الرخيصة.

وكان سوق الكويت صعد اول من امس بشكل طفيف بعد ان دخل الدائرة الحمراء اكثر من مرة خلال جلسة التداول، وذلك بعد «عطلة القمة» الا ان المراقبين يؤكدون ان السوق يستعد لانطلاقة في حال انتهاء الضغوطات التي يشهدها وتمارسها بعض المحافظ والشركات.

واضاف المراقبون ان عمليات بيع حصلت على بعض الشركات الرخيصة في اطار مضاربات عنيفة. وكان سوق الكويت في جلسة الاحد عاد الى المنطقة الخضراء بارتفاعه 9.3 نقاط، رغم حالة التباين بين المؤشرات وحالة التذبذب التي استمرت منذ بداية الجلسة، الا انه في وقت المزاد حقق المؤشر السعري صعودا مقبولا رغم ان الاجواء السياسية مشحونة بالاستجوابات.

واكد المراقبون ان ايقاف 20 شركة لم تعلن عن نتائجها المالية عن فترة الربع الثالث خلق حالة استقرار ودفع المتداولين الى التركيز على الشراء على الشركات التي اعلنت عن نتائجها حتى وان كانت خسائرها محدودة.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على انخفاض في مؤشراته الثلاثة «السعري» بواقع 39.02 نقطة و «كويت 15» بـ 35. 7 نقطة و «الوزني» بـ 2.75 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 27.1 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 235.6 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغت 6080 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «فيوتشر كيد» و«سيتي جروب» و«اسيكو» و«ك تلفزيوني» و«بترو جلف» الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم شركات «المستثمرون» و«تمويل خليج» و«ميادين» و«ايفا» و«عقارات ك» الاكثر تداولا.

«المستثمرون» يتصدر الكميات و«صناعات» الأنشط في القيم

تصدر سهم «المستثمرون» قائمة انشط تداولات امس بالبورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات أمس 32.44 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 314 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 955.7 الف دينار، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1.72 في المئة.

واحتل سهم «صناعات» صدارة قائمة انشط القيم بالبورصة الكويتية، حيث بلغت قيمة تداولاته في نهاية التعاملات 1.65 مليون دينار تقريبا تحققت من خلال تنفيذ 159 صفقة تمت على نحو 6.85 ملايين سهم، مع تراجع للسهم بنسبة 4.03 في المئة.

أما أكثر الصفقات فكانت على سهم «بنك وربة»، وبلغ عدد الصفقات المنفذة عليه 960 صفقة تمت على نحو 2.92 مليون سهم حققت قيمة تداول بحوالي 1.04 مليون دينار، مع استقرار للسهم عند مستوى 360 فلس، ونجح سهم «فيوتشركيد» في تصدر قائمة أعلى الارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 7.41 في المئة بإقفاله عند مستوى 116 فلسا رابحا 8 فلوس، فيما تصدر سهم «بوبيان ب» قائمة أعلى تراجعات بانخفاض نسبته 7.94 في المئة بإقفاله عند مستوى 580 فلسا خاسرا 50 فلسا كاملة. وبالنسبة لقطاعات السوق ا، فقد جاء أداء معظمها على تراجع، حيث انخفضت مؤشرات تسعة قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «الاتصالات» بتراجع نسبته 1.41 في المئة ، بينما ارتفعت مؤشرات قطاعين فقط، وهما «الخدمات الاستهلاكية» و«النفط والغاز» بارتفاعات نسبتها 1.08 في المئة و 0.67 في المئة على الترتيب، فيما استقرت مؤشرات الثلاثة قطاعات المتبقية عند نفس مستويات إقفالاتها السابقة.

«أجيليتي» توضح التحديات التي تواجه الخدمات اللوجيستية بمؤتمر مشاريع الكويت 2013

ناقش طارق سلطان رئيس مجلس إدارة شركة «أجيليتي»- خلال كلمته في مؤتمر «ميد» حول مشاريع الكويت في 26 نوفمبر الجاري- تحديات الخدمات اللوجيستية والنقل والتحديات الحدودية التي تواجه دولة الكويت في إطار خطة التنمية الخمسية المقدرة بقيمة 105 مليارات دولار أمريكي.

وفي هذا الصدد أوضح سلطان أن هناك التزاما حقيقيا من قبل الحكومة الكويتية لزيادة الإنفاق العام والموافقة على مشاريع البنية التحتية وهو ما سوف يساعد في سد الفجوة بين الكويت وجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف سلطان أن عملية إنجاز تلك المشاريع تتطلب توافر خبرات دولية ودعم حكومي معزز وبنية تحتية للخدمات اللوجيستية ومعرفة بالسوق الكويتي إضافة إلى شراكات محلية قوية.

تعتبر شركة «أجيليتي»، شركة رائدة عالمياً في الخدمات اللوجيستية ومتخصصة في مشاريع البنية التحتية الكبيرة حول العالم. وتناول طارق سلطان في ثنايا حديثه في المؤتمر أنه يتعين على الكويت معالجة مشكلة نقص العمالة الماهرة والمشكلات الحدودية ومواطن الضعف في الإجراءات الجمركية ومرافق النقل المهمة لضمان تحقيق النجاح وتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية في المشاريع التي قامت الكويت بالتخطيط لها.

الأفضل في الشرق الأوسط للعام الثاني على التوالي في استبيان غلوبل فاينانس السنوي

«الوطني» أفضل بنوك العالم في توفير خدمات أسواق الصرف للعام 2014

- الاستبيان استطلع آراء مئات المحللين والرؤساء التنفيذيين حول العالم

البنك الوطني

للعام الثاني على التوالي، اختارت مجلة «جلوبل فاينانس» العالمية المتخصصة مجموعة بنك الكويت الوطني كأفضل موفر لخدمات أسواق الصرف في الكويت والشرق الأوسط للعام 2014، وذلك في استبيان لآراء مئات المحللين والرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات حول العالم، ليكون البنك العربي الوحيد على قائمة أفضل البنوك على مستوى العالم في هذا المجال.

وجاء البنك الوطني على قائمة أفضل بنوك العالم في دعم عملائها وتوفير أفضل الحلول لهم في أسواق الصرف إلى جانب بنوك ومؤسسات مالية عالمية كبرى مثل «سيتي» و«دويتشه بنك» و«اتش أس بي سي» و«دي بي أس» و«سوسيتيه جنرال» و«ستاندرد بنك». وجرى اختيار هذه البنوك بناء على عوامل عدة أبرزها حجم التعاملات بالعملات الأجنبية والحصة السوقية والتغطية الدولية وخدمة العملاء والابتكار.

وقال ناشر مجلة جلوبال فاينانس جوزيف جيرابوتو في تعليق على نتائج هذا الاستبيان السنوي إن «الشركات حول العالم اليوم تبحث عن المشورة والأدوات والخدمات من قبل شريك مصرفي موثوق في ظل المتغيرات السريعة نتيجة التطور التكنولوجي ودخول أنظمة تقنية جديدة الى الأسواق اليوم. لقد قامت جلوبل فاينانس بتحديد البنوك وأنظمة التداول عبر الانترنت التي يمكن للشركات الاعتماد عليها لإدارة تعاملاتها بالعملات الاجنبية في الأسواق العالمية».

ويأتي اختيار بنك الكويت الوطني كأفضل موفر لخدمات أسواق الصرف في الكويت والشرق الأوسط استنادا إلى حجم التعاملات بالعملات الأجنبية والانتشار الجغرافي وجودة خدمة العملاء وتنافسية الأسعار، إلى جانب الأنظمة التقنية الأكثر تطورا المعتمدة.

وكانت «جلوبل فاينانس» قد اختارت البنك الوطني أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2013 للعام الرابع على التوالي، كما اختارته ضمن أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثامنة على التوالي، وذلك بفضل متانته المالية واستراتيجيته المتحفظة استقرار جهازه الإداري وإدارته الرشيدة للمخاطر.

توقعات بقفزات كبيرة في حالة ترسية مناقصات القطاع النفطي

النخيلان: المناقصات أرست 855 مناقصة في 2013 بنحو 3 مليارات دينار

- يجب الالتزام بأقل الأسعار في إرساء المناقصات.. لكن القانون يسمح بالانتقال للسعر التالي للمصلحة العامة

الكويت - «كونا»: قال نائب رئيس لجنة المناقصات المركزية محمد سعد النخيلان ان عدد المناقصات التي تمت ترسيتها خلال 2013 بلغ نحو 855 مناقصة باجمالي سعر بلغ نحو 3 مليارات دينار «وقد تقفز قفزة كبيرة إذا ما تمت ترسية بعض مناقصات القطاع النفطي». واوضح النخيلان لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس على هامش مشاركته في مؤتمر «ميد - مشاريع الكويت 2013» نيابة عن رئيس لجنة المناقصات المركزية أحمد الكليب ان اجمالي اسعار المناقصات التي تمت ترسيتها في عام 2011 بلغ نحو 4 مليارات دينار.

واشار الى ان اجمالي اسعار المناقصات التي تمت ترسيتها في عام 2012 بلغ نحو 3 مليارات مشيرا الى ان هذا التراجع مقارنة بالعام الذي سبقه كان بسبب تأجيل الميزانية التي لم تعتمد بسبب حل مجلس الامة. وحول اعتراض بعض الشركات على التزام لجنة المناقصات المركزية بمنح المناقصات لأقل الاسعار اوضح النخيلان أنه بموجب القانون يجب الالتزام بأقل الاسعار لافتا الى ان الاسعار ليست هي المتحكم الوحيد في ارساء المناقصات بل هناك أيضا الالتزام بالمواصفات الفنية. وبين ان اللجنة ملتزمة بالمعيارين «أقل الأسعار وأفضل المواصفات» وتطابقهما مع شروط المناقصة المطروحة وهو أمر طبيعي لافتا الى ان هناك نصا في القانون يتضمن الذهاب للأرخص «ولكن إذا كانت هناك اسباب حقيقية في المواصفات الفنية اضافة الى عدم وجود اطمئنان بشأن صاحب السعر الارخص فالقانون يسمح بالانتقال للسعر التالي للمصلحة العامة». وعن أكبر المناقصات المطروحة حاليا لدى اللجنة أفاد بأنها المناقصات الخاصة بالقطاع النفطي سواء مشروع الوقود البيئي أو المصفاة الجديدة مشيرا الى ان تلك المناقصات تأخذ طريقها الطبيعي فبعضها طرح وبعضها في طريقه للطرح. وأفاد بأن من المناقصات الكبيرة مناقصات المستشفيات ووزارة الصحة مبينا انه تمت ترسية مناقصتين منهما هما المستشفى الاميري ومستشفى السرطان مشيرا الى مواجهة صعوبة في المناقصات الخاصة بالمستشفيات الاربعة الجديدة التي تم الغاؤهم. ولفت الى ان مناقصات المستشفيات تبدأ من 150 مليون دينار فاعلى في حين ان مناقصات البترول وكما هو معروف تتعدى مليارات الدنانير موضحا أن هذه المناقصات النفطية متعددة للمشروعين الكبيرين المصفاة والوقود البيئي. وذكر ان يوم الاحد الماضي كان اليوم الاخير لاحدى المناقصات الخاصة بتجهيز الارض لمشروع المصفاة الرابعة وستعلن الاسعار خلال اليوم أو غد مؤكدا أنه فور فتح المظاريف وعقد اللجنة يتم الاعلان عن المناقصة وهو اعلان مبدئي ومن ثم تدرس الاسعار والمواصفات والعروض لتتم الترسية بعدها. وبخصوص المناقصات التي تحظى بالأولوية والاهتمام في لجنة المناقصات المركزية اوضح النخيلان أن المناقصات المتعلقة بالقطاع الصحي وطلبات وزارة الصحة من أدوية وغيرها تحظى بهذه الاولوية لأهميتها ولكونها تتعلق بصحة الانسان. وعن مناقصات القطاع النفطي قال انها تأخذ دورها الطبيعي في اللجنة الا إذا كان هناك استعجال لاسباب خاصة يتم الاستعجال بها لافتا الى ان الامور مرنة في لجنة المناقصات في مثل هذه الامور «وعدد المناقصات لدينا كبير جدا».